

## أكد ضرورة إيجاد أرضية للتعيش السلمي في كركوك

# طالبباني: العراق رقم غير قابل للتقسيم

بغداد/ المدي

قال رئيس الجمهورية ان العراق رقم غير قابل للتقسيم، داعيا الى الاسراع في تشكيل لجنة مشتركة لتقصي الحقائق من المكونات الثلاث الرئيسية في محافظة نينوى للقضاء على كل الأعمال التي من شأنها خلق نزاعات ومشاحنات بين الكرد والعرب وباقي المكونات. وأضاف خلال لقائه عددا من النواب من الكتلة العربية المستقلة في مجلس النواب عن مدينة الموصل برفقهم شيوخ عشائر الجبور في مدينة الموصل يوم الأحد ان العراق يمر بمرحلة جديدة وهي مرحلة ما بعد الاستقلال والسيادة الكاملتين وهو الآن يحكم من قبل العراقيين، مؤكدا انه يجب ان يكون هناك اتفاق بين جميع المكونات لادارة شؤون البلاد، وان العراق لا يحكم الا بالتوازن والتوافق بين المكونات الثلاث وهم العرب الشيعة والعرب السنة والكرد.

كما اشار الرئيس طالباني الى الجذور التاريخية وعمق العلاقات بين ابناء الموصل وخصوصا العرب والكرد، مثنيا على مواقف عشائر المدينة عموما وعشائر الجبور بشكل خاص، مشددا على ان العلاقات العربية الكردية راسخة في التاريخ، اذ عاشوا معا منذ القدم على ارض واحدة ويربطهم تاريخ ومصير مشترك، واكد انه لا توجد علاقة قوية بين اي قوميتين في العالم الاسلامي كالعلاقات التي تربط بين العرب والكرد، كما طالب الرئيس طالباني بتعميق وترسيخ هذه العلاقات في جميع الميادين. كما استمع رئيس الجمهورية لاحاديث الوفد، مؤكدا ان هناك أسساً مشتركة لبناء الموصل بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية، ويجب عدم اسباح المجال لاية جهة بتأجيج الخلافات في العراق عموما والموصل خصوصا، مشددا على ضرورة الاسراع في حل المشاكل وتشكيل لجنة

مشتركة لتقصي الحقائق للقضاء على كل الأعمال التي من شأنها خلق نزاعات ومشاكل بين الكرد والعرب وباقي المكونات. وأضاف رئيس الجمهورية: انه من الافضل ان يشكل نواب الموصل وشيوخ العشائر فيها وفدا لزيارة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، وسيجدون تطابقا في وجهات النظر، كما سيلقون منه كل الدعم والمساندة لتشخيص ومعالجة المشاكل والإساليب الخاطئة، وتابع: ان الرئيس بارزاني ضد كل سياسة قد تؤدي الى خلق فجوة بين ابناء العراق جميعا، وخصوصا بين الكرد والعرب وهو حريص على وحدة صف جميع مكونات الشعب العراقي. كما جدد الرئيس طالباني ضرورة التعايش السلمي بين ابناء العراق وافشال مخططات اعداء وحدة العراق شعبا وارضاً، مؤكدا ان العراق رقم غير قابل للتقسيم، و ان كل المؤامرات

و المخططات التي لا تريد خيرا للشعب العراقي والتي تترق الى التناحر الطائفي والاقناتل قد فشلت، وبين إنه لم ترق قطرة دم بين العرب والكرد، والاخوة بين الكرد والعرب والتركمان والكردو آشوريين وغيرهم راسخة، فالعراق يشبه شدة الورد. من جانبهم، اكد اعضاء الوفد ان هناك بعض المحاولات لشق صفوف اهالي المنطقة وطالبوا بضرورة وضع حد لهذه المحاولات. من جانب اخر ناقش رئيس الجمهورية مع عضو مجلس النواب عبد مطلق الجبوري، مستجدات الأوضاع في البلاد في ظل التطورات الحالية خصوصا بعد استعادة العراق لسيادته واستقلاله. وأكد الرئيس طالباني على ضرورة بذل الجهد والاتفاق حول انتخاب المرشح لرئاسة البرلمان. كما أكد ضرورة إيجاد أرضية مناسبة للتعايش السلمي بين

المكونات في كركوك، موضحاً انه خلال زيارته للمدينة اجتمع مع ممثلي الشرائح كافة وأبدى المساعدة وايصال يد العون لحل مشاكلهم. وبين بأنه اوصى حكومة إقليم كردستان بأن تشمل بمشاريعها المتنوعة في مدينة كركوك المناطق العربية أيضاً. من جهته، عرض عضو مجلس النواب عبد مطلق الجبوري الأوضاع الحالية في مدينة كركوك، مبيناً أن الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية لمدينة كركوك كانت ذات اثر كبير في استعادة الأمن والسلام والمصالحة بين مكوناتها، واصفا الرئيس طالباني بأنه مفتاح حل العقد المستعصية لكركوك. ثم عرض عضو مجلس النواب احتياجات اهالي قضاء الحويجة، ومنهم مساعدة ذوي ضحايا الهجمات الإرهابية. وقد عبر الرئيس طالباني عن استعداده لتقديم المساعدة لذوي الشهداء في القضاء.

## متنافسون يسمون أداء مفوضية البصرة «بالقصور» وهي تدعي «العكس»

# مراقبة الانتخابات .. انخفاض نسبة الاقبال على مراكز جمع التوقيعات حول اقامة اقليم البصرة

بغداد / المدي

اعلنت شبكة مراقبة الانتخابات في العراق عن انخفاض نسبة الاقبال على مراكز جمع التوقيعات في البصرة حول تشكيل اقليم البصرة فيما اتهم عضو البرلمان عن القائمة العراقية النائب خير الله البصري احزابا لم يحددها بالاسم بعرقله تشكيل اقليم البصرة جنوبي البلاد. وقالت شبكة عين العراق لمراقبة الانتخابات انه لدى بدء الاسبوع الثالث لوحظ ارتفاع نسبة الإقبال على مراجعة مراكز جمع التوقيعات مقارنة بالاسبوع الاول والثاني لكن نسبة الإقبال تلك سرعان ما تراجعت بعد أيام قليلة من بدء الاسبوع الثالث. وارجعت الشبكة هذا التراجع الى بدء بعض الجهات المناهضة لاقامة اقليم البصرة حملة تتضمن نشاطات للتقفيف ضد تشكيل الإقليم فضلا عن توزيع المنشورات التي تتكف بنفس الاتجاه كما اشارت الى اثر انتشار شائعات منسوبة إلى مرجعيات دينية مفادها ، ان تلك المرجعيات تؤيد الفيدرالية لكنها تعد توقيت إقامة الأقاليم في الوقت الحالي غير مناسب.

واكدت الشبكة طبقا لما ذكره رئيس هيئتها الادارية مهدي الكنتاني لجريدة المدى ان جميع مراكز جمع التوقيعات الـ (٢٤) كانت تفتتح ابوابها خلال فترة الدوام الرسمي اليومي من الساعة الثامنة صباحا وحتى الساعة الرابعة عصرا باستثناء يوم الجمعة ، ولوحظ التزامها بالتوقيتات الجديدة للدوام التي حددتها المفوضية كما لوحظ التزام موظفي المفوضية بالدوام في مراكز جمع التوقيعات.

وقالت الشبكة وهي منظمة مدنية تعنى برصد الخروق التي قد تحصل أثناء عملية الانتخابات وما يسبقها من تحضيرات انه يمكن وصف الإجراءات الأمنية المتخذة من قبل منتسبي وزارتي الدفاع والدخالية حول مراكز جمع التوقيعات بالجيدة. لكنها اشارت الى عدم وجود المرشحين المحليين من شبكات ومنظمات المجتمع المدني أو مراقبين عن الكيانات السياسية في مراكز جمع التوقيعات ماعدا زيارات قام بها مراقبو شبكة تموز لبعض المراكز.

ولفت الانتباه الى ان عددا من مؤيدي اقامة إقليم البصرة نظفوا تظاهرة أمام مكتب المفوضية في المحافظة طالبوا من خلالها المفوضية بتنشيط الحملة الإعلامية التي تعلن من خلالها عن مراكز جمع التوقيعات ، كما طالبوها بفتح عدد آخر من المراكز. وأشارت الى ان المفوضية أبدت تجاوبا مع

المحافظة ويعتقد بعضهم انه قادر على ان يهدي الأصوات إلى مرشح آخر. وشدد الظالمى أن الصورة «مشوشة عند المرشحين والنخبين كما أن الشعارات التي ترفع غير صحيحة أو «غير قانونية»، إذ يلجأ المتنافسون إلى «المزايدات والإفراط في الوعد» في قضاياها ليست من صلاحياتهم في حالة انتخابهم للمجلس كزيادة الحصص التيمونية أو التوظيف أو زيادة الرواتب أو حقوق العسكريين، وهذه مسائل من اختصاص الحكومة المركزية والوعد بها يأتي من قبيل المزايدات الانتخابية غير القانونية، وخلص إلى أن المفوضية ليس لديها الإمكانية للتقفيف بما يكفي في تحديد صلاحيات المتنافسين أو الشعارات المرفوعة وعلى خلاف ذلك رأى فؤاد المازني مرشح عن قائمة ائتلاف دولة القانون وعضو في المجلس الحالي أن عمل المفوضية «يعتبر جيدا بشكل عام مع الإشارة إلى بعض الخلل الذي لا يرجع للمفوضية وحدها بل إلى المجتمع العراقي والكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني على حد قوله. وأضاف أن أبرز مسببات هذا الخلل هو أن عملية الاستفتاء على الإقليم أثرت كثيرا في عمل المفوضية كما سببت إرباكا على عمليات الاستفتاء على الإقليم في ذات الوقت، وخلص المازني إلى ان المعلومات المتوفرة

لدينا هو أن المفوضية تعمل «باستقلال إلى حد ما»، الدكتور عادل الثامري مرشح مستقل قال في المفوضية تعاني «خللا كبيرا في تعاملها مع المرشحين إذ إن العديد من موظفيها لهم علاقات شخصية وعائلية مع بعض المرشحين ضمن كيانات سياسية وقوائم معينة، ما يؤدي إلى اختلال في التوازن والتعامل مع المرشحين. وأضاف حتى الآن «رصدنا ضعفا في تعاون المفوضية مع القوى الأمنية والدليل على ذلك هو التجاوزات التي تقع على إعلانات المرشحين». وأضاف لو كانت هناك متابعة لما حصلت كل هذه الخروق». واستدرك الثامري كنا «نتوقع أن تزيد المفوضية من حملة التقفيف والتوعية» لكنها تشعر ان جهازها الاعلامي ضعيف و جمل اعتماده على الاعلانات المركزية التي يوزعها المكتب العام كما نلاحظ ان هذا «الاختلال يسبب ضررا كبيرا للكيانات الصغيرة في حين ان الكيانات الكبيرة لم تتأثر لسعة قدراتها». وتابع حتى الآن لا يعرف الناس من هم، المرشون أو من هم المسؤولون عن عمل المفوضية أو المدير، فضلا عن ان ليس هناك أي ايجازات صحفية، بل هناك تعميم إعلامي مطبق وربما يأتي هذا للحيلولة دون اظهار الانتعاشات الحزبية لبعض موظفي مكتب

## «الكردستاني»: ترشيح النجيفي صحيح دستوريا

# الاتلاف: سنتعاطى ب «إيجابية» مع مرشح رئاسة البرلمان.. والعليان يهدد باللجوء الى القضاء

بغداد/ المدي

قالت كتلة الائتلاف العراقي الموحد وتحفظ باكثر عدد من مقاعد البرلمان انها ستتعاطى «بإيجابية» مع المرشح الذي يتفق عليه العرب السنة لرئاسة البرلمان. وقال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد كمال الساعدي امس الإثنين، ان «الائتلاف الموحد لن يخوض في قضية الأسماء ولكنه يعتقد ان رئاسة مجلس النواب من حصه العرب السنة، فإذا اتفقوا على مرشح فإن الائتلاف سوف لن يكون لديه أي تحفظ». وأضاف أن «مجلس النواب سيلجأ إلى آلية التصويت في حال تقديم أكثر من مرشح، والذي يحصل على العدد الأكثر من الأصوات يكون رئيسا للمجلس»، لافتا الى ان «رئيس مجلس النواب يجب أن يكون شخصية معتدلة قادرة على قيادة المجلس بشكل هادئ».

وأثارت قضية اختيار رئيس جديد للبرلمان خلفا لمحمود المشهداني الذي قدم إستقالته في الـ ٢٣ من شهر كانون الاول الماضي خلفا بين مكونات جبهة التوافق حول أحقية كل مكون بترشيح ممثل عنه لشغل هذا المنصب. من جهتها عقدت القائمة العراقية امس الإثنين، مقابرا صحفيا أعلنت فيه عن ترشيحها النائب اسامة النجيفي لرئاسة مجلس النواب انطلاقا من رفضها لمبدأ المحاصصة التي أصبحت أشبه «بالعرف» الدستوري، وقال عضو القائمة جمال البطيخ في انه «تم ترشيح النجيفي لرئاسة البرلمان من قبل اللجنة المشكلة من قبل ابياد علاوي، وهذا يأتي من منطلق رفضنا للمحاصصة التي أصبحت أشبه بالعرف الدستوري وابعانا منا بالنهج الوطني». ودعا البطيخ الكتل السياسية الى «دعم مرشحنا لأننا سنأخذ على عاتقنا اصلاح ما يحتاج اصلاحه في مجلس النواب».

وكان رئيس مجلس الحوار الوطني، النائب خلف العليان أعلن الأحد، أن قادة الكتل السياسية في البرلمان اتفقوا على تأجيل النظر برئاسة اختيار مرشح جديد لرئاسة البرلمان إلى يوم السبت المقبل، فيما أعلن العليان قبل ذلك أن مجلس الحوار الوطني الذي يترأسه رشحه شخصيا لمنصب رئيس البرلمان. فيما اعتبر النائب عن التحالف الكردستاني فرياد روزنزي امس الإثنين، ان ترشيح القائمة العراقية اسامة النجيفي لرئاسة البرلمان «صحيح دستوريا»، لكنه «مخالف» للتوازنات السياسية. وأوضح روزنزي بحسب (أصوات العراق) أن تسمية النجيفي على حساب قائمة لرئاسة مجلس النواب من ناحية دستورية خطوة صحيحة لكن للتوازنات السياسية دور رئيسي حسب الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من النظام الداخلي. وتنص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من النظام الداخلي للمجلس انه إذا خلا منصب رئيس المجلس أو أي من نائبيه لأي سبب كان ينتخب المجلس بالأغلبية المطلقة خلفه له في أول جلسة يعقدها لسد الشاغر وفقا لضوابط التوازنات السياسية بين الكتل.

الى ذلك أكد الأمين العام لمجلس الحوار الوطني خلف العليان لجوءه لمخاضة كل من يتعامل مع الحزب الإسلامي وعدنان الديلمي على أنهم يمثلون جبهة التوافق التي وصفها بـ«المنحلة»، بعد انسحاب بعض مكوناتها كالمستقلين ومجلس الحوار، واصفا الحزب الإسلامي بأحد التخطيطات الرئيسية للإخوان المسلمين، على حد قوله. وجدد العليان رفضه اختيار رئيس مجلس النواب من الحزب الإسلامي، وعزمه على تقديم مرشح آخر من باقي الكتل النيابية، مشيرا إلى أن التجمع التنسيقي الذي يضم إضافة إلى مجلس الحوار الوطني قوى برلمانية أخرى، شكل لجنة لاختيار مرشح عنه لشغل منصب رئيس مجلس النواب.

من جهته رفض النائب علي الأديب القيادي في حزب الدعوة الإسلامية تمسك الحزب الإسلامي العراقي بطرح مرشحه لشغل منصب رئاسة البرلمان. وأوضح الأديب بحسب (راديو سوا) ان «الخلاف الموجود هو أن الحزب الإسلامي حصل ضمن نظرية المحاصصة أو الأسلوب الجاري الآن في البلد على مواقع سيادية متعددة، منها نيابة رئاسة الجمهورية، وفي نفس الوقت نائب رئيس الوزراء أيضا من الحزب الإسلامي، فلا يمكن أن يكون أيضا رئيس مجلس النواب وهو موقع سيادي، أيضا من الحزب الإسلامي، فالحزب الإسلامي لا يمثل كل السنة في العراق وإنما هناك كتل أخرى». ورد الأديب على تصريح نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي ربط بين تخلي الحزب عن منصب رئاسة البرلمان وحل رئاستي الوزراء والجمهورية، قائلا ان «هذا رأي مردود يمثل صاحبه فقط، هذا الرأي غير مطروح ولا توجد كتلة داخل البرلمان ابدت موافقتها عليه، وهو ما يعني إما الاستحواذ على كل المناصب وإما إحلال الفوضى في البلد وهذا غير ممكن». وأضاف الأديب أنه تم تأجيل التصويت على منصب رئيس مجلس النواب إلى ثلاثة أيام لحين حصول توافق سياسي بين ممثلي العرب السنة والكتل النيابية الأخرى.

ويذكر أن رئيس البرلمان محمود المشهداني كان قدم استقالته من منصبه في الثالث والعشرين من الشهر الماضي، ويمنح رئيس مجلس النواب المستقيل مجلس الحوار الوطني الذي انسحب من جبهة التوافق في اليوم التالي لاستقالة المشهداني، لينخفض عدد مقاعد التوافق البرلمانية من ٣٨ إلى ٢٩ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٢٧٥ مقعدا.



المحافظة ويعتقد بعضهم انه قادر على ان يهدي الأصوات إلى مرشح آخر. وشدد الظالمى أن الصورة «مشوشة عند المرشحين والنخبين كما أن الشعارات التي ترفع غير صحيحة أو «غير قانونية»، إذ يلجأ المتنافسون إلى «المزايدات والإفراط في الوعد» في قضاياها ليست من صلاحياتهم في حالة انتخابهم للمجلس كزيادة الحصص التيمونية أو التوظيف أو زيادة الرواتب أو حقوق العسكريين، وهذه مسائل من اختصاص الحكومة المركزية والوعد بها يأتي من قبيل المزايدات الانتخابية غير القانونية، وخلص إلى أن المفوضية ليس لديها الإمكانية للتقفيف بما يكفي في تحديد صلاحيات المتنافسين أو الشعارات المرفوعة وعلى خلاف ذلك رأى فؤاد المازني مرشح عن قائمة ائتلاف دولة القانون وعضو في المجلس الحالي أن عمل المفوضية «يعتبر جيدا بشكل عام مع الإشارة إلى بعض الخلل الذي لا يرجع للمفوضية وحدها بل إلى المجتمع العراقي والكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني على حد قوله. وأضاف أن أبرز مسببات هذا الخلل هو أن عملية الاستفتاء على الإقليم أثرت كثيرا في عمل المفوضية كما سببت إرباكا على عمليات الاستفتاء على الإقليم في ذات الوقت، وخلص المازني إلى ان المعلومات المتوفرة

## اعلان

## صوتوا للمرأة: المرأة ثقة وخيار للسلام والنزاهة